

غروب سبتش: عدوان «إسرائيل» على سورية إرهاب دولة

إكالات

أكد مسؤول إيراني أن كيان الاحتلال الصهيوني سيدفع ثمنًا غالياً جراء اعتدائه على لبنان والعراق وسورية، في حين أدان رئيس المجموعة البرلمانية التشيكية للصدقة مع سورية ستانيسلاف غروسبيتش الاعتداء «الإسرائيلي» الأخير على سورية، معتبراً أنه يشكل دليلاً جديداً على ممارسة كيان الاحتلال إرهاب الدولة.

ونقلت وكالة «سانا» للأخبار عن غروسبيتش تأكيد، أن العدوان «الإسرائيلي» الأخير على محيط دمشق يشكل دليلاً جديداً على ممارسة الكيان «الإسرائيلي» إرهاب الدولة، مشدداً على أن هذا العدوان الذي تم من أجواء الجولان السوري المحتل يثبت ضرورة إنهاء الاحتلال للجولان.

وبيّن غروسبيتش أن بقاء الجولان تحت الاحتلال يعني المزيد من الدعم للمجموعات الإرهابية من قبل «إسرائيل» التي تمارس إرهاب الدولة ضد الدول المجاورة كما يحصل حتى الآن، مشيراً إلى تصدي وسائط الدفاع الجوي للصواريخ «الإسرائيلية» وقدرتها على حماية المواطنين السوريين من أي تهديدات.

وكانت وسائط الدفاع الجوي السوري تصدت في تمام ١١:٣٠ من مساء السبت الماضي لأهداف معادية

قادمة من فوق الجولان باتجاه محيط دمشق ونجحت في تدمير أغلبية الصواريخ «الإسرائيلية» المعادية قبل الوصول إلى أهدافها.

وأكد غروسبيتش أن «الإنجازات الأخيرة التي حققها الجيش العربي السوري في ريفي حماة وإدلب تقرب سورية أكثر من الأمن والاستقرار ومن اقتلاع الإرهاب بشكل نهائي».

على خط مواز، قال المساعد الخاص لرئيس مجلس



استهداف سيارة للحشد الشعبي في العراق (أ ف ب - أرشيف)

الشورى الإسلامي الإيراني للشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان في تغريدة على «تويتر»: «من دون شك سيدفع الكيان الصهيوني ثمنًا غالياً على اعتدائه على كل من لبنان والعراق وسورية».

وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا».. وبالتوافق مع اعتدائه على محيط دمشق اعتدى كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على الضاحية الجنوبية لبيروت ومنطقة القائم غرب العراق. وكان الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، أكد أن ما جرى ليل السبت - الأحد من اعتداءات من قبل كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على الأراضي السورية واللبنانية «خطير جداً».

الخارجية العراقية ستتخذ كل الإجراءات الدبلوماسية والقانونية للتصدي لأي خرق صالح وعبد المهدي: الضربات ضد الحشد الشعبي «اعتداء على السيادة العراقية»

بدوره أكد رئيس مركز التفكير السياسي في العراق، إحسان الشمري، على أن قادة الحشد الشعبي سيخضعون لتصويت البرلمان بعد إعادة هيكلة الحشد الشعبي.

وقال الشمري لـ RT: «إن قانون الحشد الشعبي الذي صدر عام ٢٠١٦ تمت موافقته مع القوانين العسكرية، وما يترتب على الجيش العراقي يترتب على الحشد الشعبي، لذا صدر أمر ديواني من رئيس الحكومة السابق، حيدر العبادي، آنذاك، وخلفه عادل عبد المهدي، بإعادة الهيكلة حتى تتم عملية التصويت على الغداة في الحشد من مجلس النواب». وأضاف: «إن القيادة العسكرية والأمنية في العراق يخضعون لتصويت البرلمان، والحشد يجب أن يكون كذلك، مبيّن أن «القرارات المقبلة وبعد إقرار الهيكلة ستتم عمليات التعيين للقيادة والدرجات الخاصة في الحشد من خلال مجلس النواب العراقي».

روسيا اليوم - رويترز - سانا

سقوط قتيل وخلفت أضراراً مادية. وكانت هيئة الحشد الشعبي العراقي أعلنت مؤخرًا على لسان نائب رئيسها أبو مهدي المهندس أن الولايات المتحدة قامت بإدخال ٤ طائرات مسيرة للعدو الإسرائيلي إلى العراق لاستهداف المقرات العسكرية العراقية وأن الجيش الأمريكي سمح لطائرات أميركية وإسرائيلية بتنفيذ اعتداءات متكررة على الحشد.

وذكر الحشد الشعبي أن طائرتين مسيرتين نفذتا الهجمات ما أسفر عن مقتل أحد مقاتليه وإصابة آخر بجروح بالغة متهمًا الولايات المتحدة بتوفير دعم جوي لإسرائيل، لشن الهجوم. وقال مصدر أممي لرويترز: إنه وقعت ضربتان جويتان استهدفت الأولى مقر قوة محلية، وضربت الأخرى قافلة سيارات كانت تغادر المقر.

ووقع الهجوم بعد سلسلة انفجارات خلال الأسابيع الماضية في مستودعات أسلحة خاصة بالحشد الشعبي.

ندد الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي بالضربات الجوية التي استهدفت يوم الأحد قواعد ومستودعات للأسلحة تابعة للحشد الشعبي العراقي.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن بيان أن الزعيمين وصفوا الضربات بأنها «اعتداء على السيادة العراقية» وحثا على الوحدة الوطنية. كما أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أنها ستتخذ كل الإجراءات الدبلوماسية والقانونية اللازمة للتصدي لأي عمل يخرق سيادة العراق وسلامة أراضيه.

وقال المتحدث باسم الخارجية، أحمد الصافي: إن الوزارة ستتوجه للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وستواصل «مع الدول الشقيقة والصديقة للتصدي لأي عمل يخرق سيادة العراق وسلامة أراضيه». بدورها طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية، بعقد اجتماعين طارئتين لمجلس الوزراء والنواب لمناقشة تداعيات استمرار «الاعتداءات الإسرائيلية» على مقر «الحشد الشعبي» بطائرات مسيرة أسفرت عن

ماكرون: الخلافات حول الملف الإيراني قد تؤدي إلى تصعيد يهدد المنطقة

روحاني: سواصل تقليص التزاماتنا النووية ونستبعد المحادثات مع واشنطن قبل رفع العقوبات

وأضاف الرئيس الفرنسي: «حصلنا على الكثير من النتائج حول الملف الإيراني خلال قمة السبع، لكن هذه النتائج تبقى هشة».

وأكد ماكرون ضرورة بناء سيادة اقتصادية ومالية أوروبية، وقال: «هناك اليوم تبعية للدول، وشركاتنا في إيران تأثرت بالعقوبات الأميركية بسبب هذه التبعية».

في السياق ذاته ذكر مصدر دبلوماسي أن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، شرح لظفره الأميركي، دونالد ترامب، خطة فرنسا لخفض التوتر مع إيران، خلال لقائهما في عشاء عمل في بياريتز الفرنسية، على هامش أعمال قمة «G7».

وأوضحت وكالة «أسوشيتد برس» أن خطة فرنسا تنص على السماح لإيران بتصدير النفط لفترة زمنية معينة، لتقوم الجمهورية الإسلامية في المقابل بالتطبيق الكامل للاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، وخفض الخلافات في منطقة الخليج وخوض المفاوضات.

المباين - روسيا اليوم - رويترز

نسعى إلى حل المشكلة وليس إلى التقاط الصور لأن هذا الأمر غير ممكن إلا إذا انغوا العقوبات».

وكرر روحاني تأكيد أنه «إذا انغوا العقوبات واحترمو حقوق الشعب الإيراني عندئذ يمكن التفكير بالتخفيف من العقوبات الجديدة بحسب مصلحة الشعب»، كذلك أشار إلى أنه إذا التزم الأوروبيون بتعهداتهم «فستعود إلى الالتزام بتعهداتنا».

وأضاف الرئيس الإيراني قائلا: «لو أنني أعلم بأن مشكلة البلاد ستحل لو التقيت شخصاً ما فلن امتنع عن ذلك لأن الأساس هو مصالح البلاد»، ونوه بأن إيران اتخذت خطوتين مهمتين في المجال النووي لكنها تتفاوض في الوقت نفسه.

بدوره حذر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون أمس من أن الخلافات الدولية حول التعامل مع الملف النووي الإيراني قد تؤدي إلى تصعيد في المنطقة.

وقال ماكرون، في خطاب أمام السفراء الفرنسيين في الخارج المجتمعين بباريس: «الاختلاف في وجهات النظر حول إيران يمكن أن تؤدي إلى تصعيد يهدد أمن المنطقة».

«الإدارة الذاتية» الكردية ترضخ للاحتلالين الأميركي والتركي بشأن «الآمنة» وتعلن تنفيذ أوامرها!

الوطن - وكالات

شرق الفرات، طالبت ميليشيا «قسد» التي تشكل وحدات حماية الشعب، الكردية العمود الفقري لها، بإيجاد حل يتناسب مع الوضع الراهن لشمال شرق سورية عامة، ولما تسمى القضية الكردية بشكل خاص، من خلال التفاوض مع ممثلي «الإدارة الذاتية» و«قسد»، في مؤشر واضح على استقائها بالاحتلال الأميركي.

وكانت القيادة العسكرية لقوات الاحتلال الأميركي في المنطقة أعلنت السبت الماضي أن ميليشيا «قسد» دمرت تحصينات عسكرية تنفيذاً للاتفاق.

وبنفس اليوم تعهد مترجم «قسد» مظلوم عبدي ببذل كل جهودنا من أجل نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التفاهم أو التوافق مع الدولة التركية من أجل إنشاء المنطقة الآمنة، على حين أعلن النظام التركي أن «مركز العمليات المشترك» التركي الأميركي لتنسيق كيفية إقامة هذه المنطقة «بأشر العمل بكامل طاقتنا».

ولم تعلن أميركا والنظام التركي ما سيكون عليه عمق هذه المنطقة، بعد تباين في وجهات النظر إزاءها، إلا أن أقرة تحدثت عن نقاط مراقبة ودوريات مشتركة.

وكان عبدي أعلن في وقت سابق هذا الشهر أن «عمق المنطقة بأقلها خمسة كيلومترات»، ولكن سيترأى عمقها في بعض المناطق الواقعة بين رأس العين وقل الأبيض «بين تسعة و١٤ كيلومتراً».

في غضون ذلك، نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» المحلوة للنظام السعودي عن «حركة المجتمع الديمقراطي» التي تعد المظلة السياسية لميليشيا «وحدات حماية الشعب» وحزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي ترحيبها بعودة المهجرين السوريين إلى مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، كنتيجة لاتفاق إنشاء «المنطقة الآمنة» بين النظام التركي وأميركا.

لكن من جانبها وبحسب الصحيفة حذر ما يسمى «المجلس الوطني» الكردي من تداعيات القرار، خشية «تغيير ديمغرافي للمنطقة»، على غرار مدينة عفرين بريف حلب الشمالي بعد سيطرة جيش الاحتلال التركي وميليشيات مسلحة موالية له عليها وإسكان مهجرين من مدن وبلدات سورية أخرى.

على خط مواز، اعتبر المتحدث الرسمي باسم ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية - مسد» أحمد عثمان، تصريح نقلته قناة «العربية» المحلوة للنظام السعودي أن «التهديدات التركية باجتماع مناطق شرق الفرات لن تتوقف وسوف تستمر».

وأضاف: إن النظام التركي لن يتوانى عن الاستمرار بتهديداته أو تنفيذها فيما لو أتيحت له الفرصة، رغم وصوله قبل أيام لاتفاق حول إنشاء «المنطقة الآمنة» بالتعاون مع واشنطن في شمال شرقي سورية.

وعبر عثمان عن اعتقاده بأن التهديدات التركية الأخيرة، متعلقة بتراجع النفوذ التركي في محافظة إدلب، في إشارة إلى تقدم الجيش العربي السوري في المحافظة.

رضخت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية للاحتلالين الأميركي والتركي، بإعلانها البدء بسحب أسلحتها من مناطق قرب الحدود السورية التركية، تنفيذاً لاتفاق واشنطن وأقرة بشأن إقامة ما تسمى «المنطقة الآمنة».

وفي بيان لها نشرته أمس في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أعلنت «الإدارة الذاتية»، أنها بدأت إزالة بعض السواتر الترابية وسحب مجموعة من ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية والأسلحة الثقيلة، التزاماً منها بما سمته التفاهات الثلاثية «الأكراد والولايات المتحدة وتركيا»، في إشارة إلى الاتفاق الذي توصل إليه الاحتلال الأميركي والتركي بشأن إنشاء «المنطقة الآمنة».

وقالت: إنه «في إطار التفاهات الثلاثية فيما يخص أمن الحدود مع تركيا، وضمن إطار المرحلة الأولى من التفاهات المذكورة في ٢٤ من الشهر الجاري، تم البدء بالخطوات العملية الأولى وذلك في منطقة رأس العين (بريف الحسكة)، مشيرة إلى أنها قامت بتنفيذ الخطوات نفسها كذلك في منطقة تل أبيض بريف الرقة.

وفيما يؤكد إعلانها لأوامر الاحتلال الأميركي والتركي واعتبرت «الإدارة الذاتية»، أن هذه الإجراءات «تؤكد جدية التزامنا بالتفاهات الجارية وحرصنا على التوصل إلى حل جميع القضايا عن طريق الحوار السلمي مع دول الجوار».

وتوصل الاحتلال الأميركي والتركي الشهر الحالي بعد جولات من المحادثات الثنائية إلى اتفاق على إنشاء ما تسمى «المنطقة الآمنة» تفصل بين مناطق سيطرة الميليشيات الكردية، والحدود التركية، على أن يتم تنفيذها بشكل تدريجي.

وفي السنوات الأولى للحرب الإرهابية على سورية استغلت تجارات وأحزاب كردية في شمال البلاد الأوضاع وقامت بدعم من الاحتلال الأميركي ودول إقليمية بإقامة ما سمته «الإدارة الذاتية» الكردية على مناطق شاسعة هناك، على حين تم الإعلان عن تشكيل ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» بدعم من «الحالف الدولي» بقيادة واشنطن، في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠١٥.

وحولت تلك القوى الكردية نفسها إلى أداة بيد الاحتلال الأميركي وطعم للاحتلال التركي، وكلما ظهرت نيات لدى واشنطن لبيعها في سوق السياسة، كانت تعمل تلك القوى على المسارعة إلى دمشق لإتقانها، ولكن سرعان ما كانت تتسحب من الحوار مع دمشق عند أول ضغط من أميركا الأميركي.

وأكدت دمشق باستمرار على أن مناطق شمال وشمال شرق سورية كغيرها من المناطق ستعود إلى سيادة الدولة السورية سواء بالمصالحة أو العمل العسكري.

ومؤخراً مع اشتداد التهديدات التركية باجتماع مناطق

تواصل عودة المهجرين من لبنان والأردن

الوطن

أعلنت روسيا، أمس، أن ما يقرب من ١٣٠٠ مهاجر سوري عادوا إلى بلدتهم قادمين من لبنان والأردن. وقال مركز المصالحة الروسي في سورية في بيان نقله موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري: إن ١٢٩٧ مهاجراً عادوا خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية إلى الأراضي السورية، من بينهم ٣٩٨ مهاجراً عادوا من لبنان عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكخ، و٨٩٩ مهاجراً عادوا من الأردن عبر معبر نصيب الحدودي.

وذكر المركز، أن ١٠ نازحين عادوا أيضاً خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية إلى أماكن إقامتهم الدائمة داخل الأراضي السورية، وأشار إلى أن الوحدات الفرعية التابعة لسلاح الهندسة في الجيش العربي السوري، قامت بتطهير الأراضي من الألغام على مساحة ٢,٣ هكتار، موضحاً أنه تم اكتشاف وتدمير ٥٨ عبوة قابلة للانفجار، لافتاً إلى إعادة إعمار ٥ منازل ومخيم.